



هيئة تنظيم الخدمات العامة
Authority for Public Services Regulation

برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م



جدول المحتويات

3	مقدمة
4	المهام والواجبات القانونية للهيئة
4	المشاورات
5	الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية
5	سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م
6	أولويات العمل في عام 2021م



مقدمة

هيئة تنظيم الخدمات العامة (الهيئة) هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به و الغاز في سلطنة عُمان.

ووفقاً لمبادئ أفضل الممارسات التنظيمية و المتطلبات القانونية التي تعمل بها الهيئة تقوم الهيئة بنشر برنامج الأعمال المستقبلية قبل بداية كل سنة مالية (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر) والذي يحدد المجالات الرئيسية للعمل في العام القادم.

تتوفر المزيد من المعلومات عن الهيئة وهيكل وتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة بموقع الهيئة الإلكتروني www.apsr.om



المهام والواجبات القانونية للهيئة

تضطلع الهيئة بمجموعة من الواجبات والمهام القانونية المنصوص عليها في أجزاء مختلفة من قانون القطاع (للكهرباء) و الأدوات التشريعية الأخرى المطبقة على قطاع نقل الغاز و المياه و الصرف الصحي. وتتطلب الواجبات الأساسية (سواء تلك الواردة في المادة 22 من قانون القطاع أو تلك المنصوص عليها في التشريعات الأخرى و إن تم التعبير عنها بشكل مختلف) من الهيئة القيام بالآتي:

- ضمان التشغيل الآمن والفعال والاقتصادي لعمليات وإستثمارات المرخص لهم.
- ضمان توفير الخدمات الخاضعة للتنظيم.
- التأكد من الإمكانات الفنية والمالية للمرخص لهم، و ضمان أن الشركات التي تعمل بكفاءة يمكنها تمويل أنشطتها ذاتياً.
- تعزيز سلامة الجمهور و العاملين في القطاع
- تشجيع المنافسة العادلة والشفافة و ضمان عدم التمييز
- حماية مصالح المشتركين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود وكبار السن والمرضى، وفقاً لأهداف السياسات العامة المتعلقة بكل قطاع.

كما تخضع الهيئة أيضاً لواجبات رقابية هامة بما في ذلك واجبها في عدم التمييز ضد أي شخص أو التفضيل غير المبرر لأي شخص، وأن يكون تصرفها في الحالات المشابهة متماثلاً، وعلى وجه الخصوص التأكد - طبقاً لما تراه مناسباً - من أن جميع الرخص والإعفاءات لنفس الأنشطة الخاضعة للتنظيم يتم منحها إجمالاً بنفس الشكل، كما أن من واجبها - كلما أمكنها ذلك - التقليل من الأعباء التنظيمية على حاملي الرخص وحاملي الإعفاءات، وتقديم أسباب مكتوبة لها تتخذه من قرارات.

ويجب على الهيئة أداء جميع أعمالها - بما في ذلك تلك التي تقترح القيام بها ضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م وفقاً للواجبات القانونية المذكورة أعلاه.

المشاورات

تود الهيئة دعوة جميع الأشخاص الذين لهم مصلحة لتقديم ملاحظاتهم واعتراضاتهم على مسودة برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021. و ستقوم الهيئة بالرد على جميع الملاحظات والاعتراضات الواردة استجابة لهذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.



الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية

يخدم برنامج الأعمال المستقبلية للهيئة عدداً من الأهداف وذلك على النحو التالي:

- 1- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يقدم إخطاراً للأشخاص الذين قد يتأثرون بالبرنامج ويمنحهم الفرصة للتعليق على ما يتم اقتراحه.
 - 2- يمثل برنامج الأعمال المستقبلية عاملاً هاماً لتحديد تكاليف الهيئة (ورسوم المرخص لهم) ولذلك فإنه يعتبر عنصراً هاماً في عملية إعداد موازنة الهيئة.
 - 3- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يعزز من الشفافية وتحديد المسؤولية من خلال إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لهم مصلحة مثل المرخص لهم والحكومة لضمان انسجام الأعمال المخطط لها لكل سنة لاحقة مع أهداف الحكومة والمهام والواجبات القانونية للهيئة.
- يحدد كل برنامج أعمال مستقبلية العمل الذي تقترح الهيئة القيام به في العام القادم. وخلال السنة قد تحتاج الهيئة لإعادة ترتيب أولويات العمل استجابةً للأحداث والظروف المتغيرة ولذلك قد تقوم بعمل لم يكن مدرجاً في برنامج أعمال مستقبلية وقد لا تستطيع تنفيذ أو إكمال بنود في البرنامج المنشور.

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م

برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م هو البرنامج السادس عشر الذي تقوم الهيئة بنشره منذ إنشائها. جميع بنود الأعمال في برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م هي بالإضافة إلى العمل المعتاد الذي تقوم به الهيئة في سياق عملها المعتاد.

يتضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2021م المواضيع التالية:

- الأنشطة القائمة مثل آليات التحكم في الأسعار لقطاع التوزيع و التزويد والموثوقية و معايير خدمات المشتركين و تحرير السوق ،
- توسيع النطاق التنظيمي للهيئة ليشمل تنظيم شبكة نقل الغاز وقطاعات المياه والصرف الصحي ،
- المبادرات الجديدة فيما يتعلق بسياسة أولويات رؤية 2040 مثل الرقمنة



أولويات العمل في عام 2021م

يشمل برنامج الأعمال المستقبلية عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية الكبيرة والتي تتضمن ما يلي:-

السياسة العامة:-

- س.ع 1: تقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بجوانب السياسات؛ ويشمل ذلك تطوير سياسة واضحة لقطاع الطاقة.
- س.ع 2: المساعدة في تنفيذ السياسات الحكومية الخاصة بإعادة توجيه الدعم.
- س.ع 3: رصد تنفيذ المشروع الوطني للعدادات الذكية والمساعدة في تنفيذه بالتنسيق مع شركات التوزيع.

قطاع المياه:-

- س.ع 4: دراسة احتمالية إدخال مؤشرات الأداء الرئيسية لخدمة المشتركين في قطاع المياه.
- س.ع 5: دعم الحكومة في استكمال الإطار التنظيمي الجديد والتشريعات في قطاعي المياه والصرف الصحي ليشمل تقييم الممارسات الخاصة بالصحة والسلامة لدى شركات المياه وشركات الصرف الصحي.

مراجعة آلية التحكم في الأسعار:-

- س.ع 6: إجراء مراجعة كفاءة رخص التوزيع والتزويد؛ وذلك للإفادة حول آليات التحكم في الأسعار الجديدة المُزمع تنفيذها ابتداءً من عام 2022م.
- س.ع 7: مراجعة الترتيبات المعتمدة على المخرجات والحوافز في آليات التحكم في الأسعار الحالية لقطاعي التوزيع؛ ودراسة تضمين ترتيبات جديدة مرتبطة بموثوقية التزويد ومؤشرات خدمة المشتركين (ويشمل ذلك دقة الفواتير التقديرية). كما ستقوم الهيئة بالعمل على تطوير أداة تقييم التأثير التنظيمي وضمان موثمة عملية مراجعة آلية التحكم في الأسعار والمقترحات مع أفضل الممارسات.
- س.ع 8: استمرار مراجعة الكفاءة والتدقيق الفني على الشركة العُمانية لنقل الكهرباء؛ وذلك لتحديد آليات التحكم في الأسعار القادمة على الشركة العُمانية لنقل الكهرباء المُزمع تنفيذها في عام 2023.



تحرير السوق:-

- س.ع 9: إنهاء ترتيبات البيع المباشر (البيع الثنائي) ومناقشة ذلك مع أصحاب المصلحة قبل رفع التوصيات لصنّاع القرار.
- س.ع 10: دعم تنفيذ السوق الفوري، واستكمال الترتيبات الخاصة بالهيئة لمراقبة السوق وتحرير تشغيل سوق الكهرباء للشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه وفرض قيود جديدة على حصص السوق.

هيئة تنظيم الخدمات العامة

نوفمبر 2020